

حقيقة كل واحد منها اذا لزوم وعدمه من الاحكام واما
 بوجد الفرق بين حقيقته لهما كذا صاحب المعيار في نوازل
 الوصايا حيث تكلم على الوصايا التي التزم فيها عدم الرجوع
 وما نقله عن ابن رشد وبصه الفرق بين الوصية والمذمة
 ان التدبير عطفه اوجبه السيد علي نفسه في حياته الواهية
 انه لا مجاله فوجب الا يكون له الرجوع منه بتكليفه واما
 كما عطف اليه اجله لان العطف عليه عند الموت وهمم الثالث له
 بعقد السيد له العطف والموصي بعقده لم يعقد له السيد عند
 عتق في حياته واما امران يمتنع بعد وفاته فالمتفق انما
 يقع عليه بعد موت الموصي كمن وكل رجلا يبيع عبده او يهبه
 فله ان يرجع عنه ذلك بما يشاء من قول او فعل ما لم يتعلق الوكيل
 ما امر به ام فالتدبير عتق ما خرج حال في عين العبد ونازل
 فيه تراخي حكمه عنه الموت كما عتق لاجل الموصي بعقده لم
 يجل فيه عتق ولا يترك فيه الا ما يعقد الموصي اليه بعد الموت
اوامي ومن امثلة صيغ التدبير الصادرة عن وجه الوصية
 التي لا تلزم قول السيد لرفيقه انت حر **بعد موتك ان يرد**
 اي التدبير باللزم بهذه الصيغة فانه اراده به بالزوم التدبير
وان لم يبق السيد قوله انت حر بعد موتني علي امر كان علقه
 علي امر بان قال ان فعلت كذا فانت حر بعد موتني وحصل
 المعلق عليه لزوم التدبير اما ان قال له انت حر بعد موتني
 وهو تدبير لزم **اوامي** ومن امثلة صيغ التدبير الجاري
 علي وجه الوصية الجارية قول السيد لرفيقه انت حر **بعد**
موتك بيوم او شهر او حول فلا يلزمه التدبير بمخالفة
 له كونه غير معلق علي الموت وسواء اراد به التدبير
 ام لم يرد قال الخرشيني وكذلك اذا قال لعبد في صحته

انت

انت حر بعد موتني ولم يعقد لابيوم ولا بعينه وهي وصية
 غير لازمة واما لو قال انت مدبر بعد موتني فهو تدبير
 فظلم هذا ان لم يرد التدبير اما ان اراده كقولك اذا مت
 فعدي فلان حر لا يغير عن حاله او لا يرجع اليه او حر بعد
 موتني بالمدبر او نحو ذلك فيكون عقد الازم او لم يعلقه علي
 سبي وان علقه كان كتمت فلانا او دخلت الدار فانت حر
 ان مت من مرضي او سفوي هذا او انه كتمت فلانا فانت حر
 بعد موتي اي وكلم فلانا او دخلت الدار مثلا فقولك ان لم يرد
 ولم يعلقه ارجع للصيغ الثلاثة واما اذا قال لعبد انت حر بعد
 موتك بيوم او شهر او اكثر او قل من ذلك فانها تكون وصية
 غير لازمة لمخالفة للتدبير لكونه غير معلق علي الموت وسواء
 اراده التدبير او لم يرد الا انه اذا اراده كان وصية التزم عدم
 الرجوع فيها والوصية التي التزم عدم الرجوع فيها هل تلزمه
 ام لا فلان قال العدي قوله في صحته مثل ذلك قوله في
 مرضه قوله ان اراده ان يعينه انه لو توفي التدبير في قلبه لا
 يولد به وليس كذلك بل يولد به وتعلم نيته من قوله نويت ويعتد
 في دعواه والحاصل ان ما قاله الممد من باب او توفي به
 التدبير لانه صحته قريبة ولا سيما اذا كانت مخالفة كذا
 يغير عن حاله ولا رجوع له منه كما قال الممد قوله ارجع للصيغ
 الثلاثة المحتملة ان قوله ان لم يرد فيه من الثلاثة وقوله
 ولم يعلقه فتدبر في الاخير الذي هو قوله او بعد موتك قوله
 سواء اراد به التدبير ام لا هكذا قال الممد وقال في قوله حر
 بعد موتك اي ان لم يرد ولم يعلقه وقال اللقاني وصية مطلقة
 اراده ام لا علقه ام لا وسئل الظاهر عن العتق والفرق بينه
 وبينه او بعد موتك انه خرج عن صفة التدبير وهو التقليل